

داود تلحمي* خيارات الشعب الفلسطيني في ظل انسداد آفاق "الحلول القريبة"

يعرض الكاتب في هذه المقالة، كثيراً من محاولات الخروج من الانسداد السياسي الذي وصلت إليه القضية الفلسطينية، وكذلك التطوير لمشاريع جديدة وواقعية للحل. ومع ذلك، فقد انتهت هذه المشاريع كلها إلى الجمود. وتركز المقالة على السعي الأميركي، ولا سيما مع الوعود الجديدة للرئيس أوباما، لإيجاد حل لمأساة الشعب الفلسطيني في موعد لا يتجاوز سنة 2012، وترى أن هذه الوعود التي بنيت عليها آمال كثيرة، عادت إلى سياقها السياسي المعروف، وهو أن إسرائيل، بحكوماتها المتعاقبة، لا تريد أن تتخلى عن أجزاء من الضفة الغربية، وهي لن تتخلى عن القدس الشرقية. ولا ترغب، في جميع الأحوال، في قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. وكان هذا شأن يتسحاق رابين نفسه، الذي اعتقد البعض، وبينهم ياسر عرفات، أن باغتياله جرى اغتيال العملية السياسية برمتها. ويوضح الكاتب أن رؤساء الحكومات الإسرائيلية كلهم، بعد رابين، سلكوا المسلك نفسه. واستنتجت المقالة أن لا حلول قريبة للقضية الفلسطينية.

شهدت المناخات التفاؤلية الحذرة التي انتشرت في أجواء منطقتنا في إثر وصول براك أوباما إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة في مطلع سنة 2009، تراجعاً ملحوظاً في النصف الثاني من هذه السنة.

وكان الرئيس الجديد، بأصوله نصف الإفريقية وخطابه السياسي الأكثر عقلانية وانفتاحاً من سلفه، قد أعطى انطباعاً قوياً، بعد يومين فقط من تسلمه سلطاته الرئاسية، بأنه جاد في معالجة الصراع العربي - الإسرائيلي، والحقوق الفلسطينية أيضاً، من خلال تعيين مبعوث خاص له غير مدموغ بميول إسرائيلية فاقعة، كما كان حال العديد من المبعوثين الرسميين الأميركيين السابقين إلى المنطقة، بدءاً من وزير الخارجية هنري كيسنجر، في سبعينيات القرن الماضي، وصولاً إلى المبعوث الخاص دنيس روس، في التسعينيات منه. وهذا المبعوث الجديد، أي جورج ميتشل، ذو كفاءة عالية في التعامل مع الصراعات المحلية والإقليمية، وسبق أن حقق إنجازاً مهماً في معالجة مشكلة إيرلندا الشمالية في التسعينيات. وكان ميتشل عضواً في مجلس الشيوخ الأميركي لـ 15 عاماً (1980 - 1995)، منها ستة أعوام كان فيها رئيساً لكتلة الأغلبية الديمقراطية في المجلس (1989 - 1995).

لكن الجولات الأولى للمبعوث الجديد، وكذلك بعض زيارات وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون للمنطقة، لم تحمل مؤشرات إيجابية سريعة، في منطقة وصل فيها الطرف المغبون، الفلسطيني، إلى حافة اليأس من مثل هذه الجهود ومن المسارات الدبلوماسية، بعد أكثر من 16 عاماً على اتفاق أوسلو، و18 عاماً على مؤتمر مدريد، وأكثر من 42 عاماً على احتلال الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، وأكثر من 60 عاماً على النكبة الكبرى في سنة 1948، وعلى تهجير أغلبية الشعب الفلسطيني من قراه ومدنه، وحتى من وطنه.

فقد ظهرت هذه الإدارة، في النصف الثاني من عامها الأول، أنها، وخلافاً للانطباعات الأولى التي أظهرتها من خلال عزمها على المضي بحزم في التعامل مع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أخذت تتراجع أمام التشدد الإسرائيلي في هذا المجال، وبدأت غير مستعدة لممارسة ضغط جدي على حكومة إسرائيل اليمينية المتطرفة، بل على العكس، ظهرت كأنها تتراجع أمام "ضغوط" تمارسها حكومة إسرائيل وأنصارها الكثر في مراكز القرار في واشنطن، ولا سيما في مجلس الكونغرس، وفي عدد مهم من المنابر الإعلامية والمرافق الاقتصادية.

وهذه الضغوط هي "ضغوط مضادة" سهلتها أيضاً جملة الاحتقانات التي واجهتها إدارة أوباما في سياساتها الداخلية والخارجية منذ أشهرها الأولى، مثل: استمرار مفاعيل الأزمة الاقتصادية، بما فيها استمرار تنامي نسب البطالة؛ صعوبات تمرير مشروع الرعاية الصحية، العزيز على قلب أوباما، في الكونغرس؛ الأوضاع العسكرية والأمنية المتفاقمة على جبهة أفغانستان - باكستان، إذ تزايدت الخسائر البشرية الأطلسية، وخصوصاً الأميركية، بنسب كبيرة، بعد قرار الإدارة الجديدة التركيز على هذه الجبهة؛ التعقيدات المستمرة على الجبهة العراقية، وتزايد العمليات التفجيرية، في وقت كانت إدارة أوباما ترغب في وضع قضية العراق وراء ظهرها، باعتبار أن مشروع الانسحاب العسكري من العراق قبل نهاية سنة 2011، كان قد تم إقراره حتى منذ زمن الإدارة السابقة، وأن رئيس الإدارة الأميركية الجديد كان، في الأساس، من غير المؤيدين للحرب على هذه الجبهة.

هل هناك، فعلاً، "فرصة أخيرة" لحل "الدولتين"؟!

من المعروف أن اللجنة التي أُلّفها الكونغرس الأميركي في سنة 2006، والتي حملت اسم "مجموعة دراسة العراق"، وترأسها شخصيتان بارزتان من الحزبين الكبيرين في البلد، هما الجمهوري جيمس بيكر، وزير الخارجية الأسبق في عهد جورج بوش الأب في أوائل التسعينيات، والديمقراطي لي هاميلتون، الذي شغل عضوية مجلس النواب طوال 34 عاماً (1965 - 1999) ترأس خلالها عدداً من لجان المجلس الرئيسية،

خرجت بتقرير تم تقديمه إلى الرئيس السابق جورج بوش الابن في 6/12/2006، ودعا إلى الاهتمام بمعالجة الصراع العربي - الإسرائيلي. ومما جاء في هذا التقرير: (1)

② "لا تستطيع الولايات المتحدة أن تحقق أهدافها في الشرق الأوسط إلا إذا تعاملت بشكل مباشر مع الصراع العربي - الإسرائيلي."

③ "القضايا الأساسية في الشرق الأوسط مثل: الصراع العربي - الإسرائيلي؛ العراق؛ إيران؛ الحاجة إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية؛ التطرف والإرهاب؛ متداخلة كلها ومتشابكة بشكل وثيق."

④ "من الضروري أن يكون هناك التزام متجدد ومتواصل من الولايات المتحدة إزاء تحقيق سلام عربي - إسرائيلي شامل على الجبهات كافة."

وفي حين ألقى جورج بوش بهذه التوصيات وراء ظهره، مكثياً ببعض التحركات الدبلوماسية الفارغة المضمون، مثل عقد مؤتمر أنابوليس سنة 2007، وتجديد الوعد المتكرر، وغير الموفى به، بإقامة الدولة الفلسطينية قبل نهاية ولايته، كان ثمة انطباع بأن إدارة أوباما، من خلال خطواتها الأولى في هذا المجال، كانت تتجه إلى الأخذ بهذه الخلاصات على محمل الجد.

وصبّت في اتجاه تدعيم هذا الانطباع تلك المذكرة الأخرى المثيرة التي قدمتها لأوباما، في بداية ولايته، عشر شخصيات بارزة احتلت في فترات سابقة مواقع رئيسية في الإدارات المتعاقبة أو المؤسسات المؤثرة في القرار، وقد أعادت فيها تأكيد الاستخلاصات نفسها، مركزة بشكل خاص على الجبهة الفلسطينية - الإسرائيلية، وبصيغة أكثر إلحاحاً من الوثيقة السابقة، والمكرسة أصلاً للعراق، إذ حملت المذكرة الجديدة عنواناً لافتاً هو: "من أجل فرصة أخيرة للاتفاق على حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين". ومن الشخصيات العشر البارزة الموقعة على هذه المذكرة: برينت سكاوكروفت، مستشار الأمن القومي للرئيس الأسبق جورج بوش الأب (1989 - 1993)؛ زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي للرئيس الأسبق جيمي كارتر (1977 - 1981)؛ لي هاميلتون، عضو مجلس النواب السابق المشار إليه أعلاه؛ جيمس وولفنسون، رئيس البنك الدولي الأسبق؛ هنري سيغمان، مدير "مشروع الولايات المتحدة للشرق الأوسط"؛ بول فولكر، محافظ سلطة النقد (الاحتياط الفيدرالي) الأميركي بين سنتي 1979 و1987، والذي عاد ليحتل أحد المواقع المسؤولة في إدارة أوباما كرئيس لـ "المجلس الاستشاري لإعادة استنهاض الاقتصاد"، وفولكر هذا، هو الذي قام، باسم الشخصيات العشر، بتسليم الوثيقة إلى الرئيس الأميركي الجديد في آذار/مارس 2009.

ومما جاء في المذكرة: (2)

② "إن اتفاق سلام إسرائيلياً - فلسطينياً سيقود بشكل ملموس إلى تسهيل تحقيق تحسن في الأزمات الشرق الأوسطية، ولن يحرف الأنظار عن بقيتها".

② "إن الأشهر المقبلة [6 - 12] ربما توفر الفرصة الأخيرة لحل [للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي]، منصف وقابل للحياة وللاستمرار".

وتضمنت المذكرة مقترحاً مفصلاً بعض الشيء لمشروع حل متدرج، يتضمن مرحلة انتقالية تنتشر فيها قوات دولية وإقليمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعدة أعوام، إلى أن يتم التسليم بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

وبما أن أغلبية هذه الشخصيات تُعتبر مؤيدة لإدارة أوباما، أو مقربة منها، فقد كان منطقياً توقع شيء من التفهم من جانب هذه الإدارة لتوصيات هذه اللجنة. لكن التراجع الرسمي الأميركي، في النصف الثاني من سنة 2009، عن المطلب الذي بدا ملحاً بالتجميد الكامل للتمدد الاستيطاني الإسرائيلي في القدس الشرقية وفي بقية الضفة الغربية المحتلة، ثم التصويت الأميركي ضد تقرير لجنة القاضي الجنوب إفريقي ريتشارد غولدستون بشأن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة التي شنت في أواخر سنة 2008 وأوائل سنة 2009، والمدائح التي أخذ بعض المسؤولين الأميركيين يكيلونها لرئيس الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة بنيامين نتنياهو، أمور كلها صبّت ماءً بارداً على الرهانات السابقة للأوساط الرسمية الفلسطينية على أداء سريع وتطوير ملموس في سياسات هذه الإدارة في المنطقة، ولا سيما أن خطاب أوباما الشهير في جامعة القاهرة في 2009/6/4، عزز الاعتقاد لدى أوساط فلسطينية وعربية وإسلامية واسعة، أن تحولاً جدياً ربما يطرأ على السياسات الأميركية المعهودة تجاه هذه المنطقة، بعد الأعوام العجاف لإدارة جورج بوش، التي تميّزت بعدائية شديدة، ومتبادلة، تجاه المنطقة وقضاياها الرئيسية. وكانت المشاعر الشعبية السلبية تجاه الولايات المتحدة في المنطقة العربية - الإسلامية وصلت، في الأعوام الماضية، حداً غير مسبوق، بما في ذلك في بلد إسلامي، مثل تركيا، كان حتى فترة قريبة حليفاً وثيقاً للولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي وحركة التحرر العربية، بل حتى حليفاً قوياً لإسرائيل. فقد تغير المزاج الشعبي في تركيا بشكل جذري خلال الأعوام القليلة الفائتة تجاه الولايات المتحدة وتجاه إسرائيل على حد سواء، هو ما كانت تعكسه استطلاعات للرأي كان يقوم بها مركز أميركي معروف، مثل مركز أبحاث "بيو" للجمهور والصحافة، إذ أظهرت بعض الأرقام أحياناً أن الرأي العام التركي أصبح، خلال الأعوام القليلة الماضية، أكثر راديكالية في مواقفه السلبية تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل حتى من الجمهور في بعض البلدان العربية.

ومهما تكن تقلبات وتطورات سياسة إدارة أوباما بشأن القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي خلال الأشهر والأعوام المقبلة من ولايته، أو ربما ولايته، فإن

هذا التراجع أمام التشدد الاستيطاني الإسرائيلي أعطى انطباعاً قوياً بأن مسألة التعامل مع الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والعربي - الإسرائيلي، لن تكون سهلة، وأن الحل لن تكون، في جميع الأحوال، قريبة، إذ إن القضايا التي يفترض أن يتضمنها أي حل لهذا الصراع هي أعقد وأصعب بما لا يقاس، من قضية وقف التمدد الاستيطاني، كقضية القدس الشرقية المحتلة، أو اللاجئين الفلسطينيين، أو الحدود ومصادر المياه، وغيرها من المسائل. وربما كان المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط، جورج ميتشل، أكثر واقعية حين قال في الكلمة التي ألقاها في البيت الأبيض لدى تكليفه المهمة في 22/1/2009، وبحضور أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، مشيراً إلى الإنجاز الذي حققه في التسعينيات (خلال الفترة 1995 - 1998) في معالجة الصراع الدامي الطويل في إيرلندا الشمالية، أنه عاش سبعة عشر يوماً من الفشل ويوماً واحداً من النجاح.

حكومات إسرائيل كلها رفضت التخلي عن الضفة الغربية

إن واقعية ميتشل هذه، كما ظهرت في حديثه عن تجربته في إيرلندا الشمالية، تبقى نسبية حين يتعلق الأمر بقضية الحقوق والأراضي الفلسطينية وسائر الجوانب الأخرى للصراع العربي - الإسرائيلي. فقضية الشعب الفلسطيني وحقوقه لا تزالان مطروحتين على طاولة الحل منذ زمن طويل مثل مشروع "الحل النهائي" الذي مضى عليه نحو عقدين منذ مؤتمر مدريد في سنة 1991، وكاتفاق أوسلو في سنة 1993 الذي أثار خلافاً داخلياً فلسطينياً، وكان يجب أن تنتهي الفترة الانتقالية المنصوصة فيه، والتي تسبق الحل النهائي، في سنة 1999. وقد تمددت الفترة الانتقالية مراراً وتلقائياً وبلا تحديد مواعيد جديدة، الأمر الذي جعل المواطنين الفلسطينيين يتخوفون من تحول الحال الموقته إلى حال دائمة، ولا سيما أن الجانب الإسرائيلي تصرف خلال تلك الأعوام كأنه يرسم "حلاً" من طرف واحد على الأرض، من خلال مواصلة تهويد القدس الشرقية المحتلة منذ سنة 1967، وتغيير تكوينها الديموغرافي، وتوسيع حدود المدينة التي جرى ضمها عنوة، وفي تجاوز صارخ للقانون الدولي، إلى الدولة الإسرائيلية، وكذلك من خلال الاستمرار المحموم في الاستيطان في الأجزاء الأخرى للضفة الغربية المحتلة، واستكمال بناء الجدار الفاصل التوسعي، الذي يلتهم أجزاء إضافية من الضفة تصل مساحتها إلى عشر مساحة الضفة. هذا، بالإضافة إلى إجراءات تقطيع أوصال ما تبقى من المناطق الأهلة فلسطينياً في الضفة، بحيث لا يبقى هناك عملياً، أراضٍ متصلة يمكن أن تقوم عليها سيادة فلسطينية فعلية لاحقاً. ولم تبال حكومات إسرائيل المتعاقبة بالقرارات الدولية المتواصلة التي دانت ضم القدس، وبناء المستعمرات، وإقامة الجدار العازل، بما في ذلك الرأي الاستشاري المهم والصادر عن محكمة العدل

الدولية في لاهاي في 2004/7/9، والذي يقضي بعدم قانونية الجدار وبضرورة إزالته، وبأن العمليات الاستيطانية كلها تعتبر غير قانونية ومخالفة لمعاهدة جنيف الرابعة وللقانون الدولي.

ويروي أوري سافير، أحد أبرز مفاوضي الجانب الإسرائيلي في أوسلو في مطلع التسعينيات الماضية، في مقالة له، (3) أن المفاوضين الفلسطينيين في أوسلو طلبوا من الطرف الإسرائيلي عدم إقامة مستعمرات جديدة، ولم يطلبوا تفكيك المستعمرات القائمة، لكن رابين وبيرس، وكان هذا الأخير وزيراً للخارجية آنذاك، رداً بالقول "إن المستوطنات ستكون ضمن موضوعات التسوية الدائمة، وإنه ليس في نية الحكومة إقامة مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة." وقال سافير أيضاً: "في نظرة إلى الوراء، يتبين أن الأمور لم تكن هكذا في الواقع، فقبل اتفاق أوسلو كان هناك 116.300 مستوطن في الضفة الغربية (طبعاً، سافير لا يحتسب هنا المستوطنين في القدس الشرقية المحتلة)، وبعد هذا الاتفاق، وحتى سنة 2007، أضيف 159.745 مستوطناً في هذه المنطقة." ويعقب سافير: "لقد بات عدد المستوطنين الجدد بعد أوسلو أكبر مما كان قبله، ومعظمهم استوطن بذريعة النمو الطبيعي."

واستمرت هذه الزيادة في عدد المستوطنين حتى خلال فترة حكومتي رابين وبيرس (1992 – 1996)، وبعد توقيع اتفاق أوسلو، الأمر الذي يظهر غياب النية لديهما في الانسحاب الكامل من الضفة الغربية المحتلة في النهاية المفترضة لعملية أوسلو. وفي واقع الأمر، فإن الجانب الإسرائيلي الرسمي المقرر، والمقصود آنذاك رئيس الحكومة يتسحاق رابين ووزير خارجيته وخلفه في رئاسة الحكومة شمعون بيرس، بقي غير مسلّم فعلاً بالحقوق الفلسطينية، ولا سيما الحق الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة على الأراضي المحتلة منذ سنة 1967. وقد انتشرت روايات بعد اغتيال رابين في أواخر سنة 1995، وبعد حكومة شمعون بيرس القصيرة بعده، ومن ثم مجيء حكومة الليكود واليمين المتطرف في سنة 1996، تفيد بأنه لو بقي حياً لكانت الدولة الفلسطينية أقيمت في الموعد المفترض لها في روزنامة اتفاق أوسلو، وهو سنة 1999. وفي واقع الحال، ليس هناك أي مؤشرات ملموسة تؤكد صحة هذه الفرضية.

فمدير ديوان رابين في إبان رئاسة هذا الأخير للحكومة بين تموز/ يوليو 1992 وتشرين الثاني/ نوفمبر 1995، إيتان هابر، أعاد التأكيد، (4) في معرض التعليق على إشارة رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي، بنيامين نتنياهو، في المداخلة التي ألقاها في جامعة بار – إيلان، في يوم 2009/6/14، إلى "الدولة الفلسطينية"، أن "يتسحاق رابين لم يتحدث قط عن دولة فلسطينية!" أي أن رابين، ووفق مدير ديوانه، لم يحسم حين وقّع اتفاق أوسلو مع القيادة المقررة في منظمة التحرير الفلسطينية في سنة 1993، أمره بشأن طبيعة "الحل النهائي"، وإنما أبقى الخيارات كلها مفتوحة، بما في

ذلك خيار استمرار الاحتلال بشكل أو بآخر، أي خيار تأبيد صيغة الحكم الذاتي. ورايين نفسه هو صاحب العبارة المشهورة فيما يتعلق بعدم وجود مواعيد مقدسة، الأمر الذي يعني أنه لم يكن ليتقيد، بالضرورة، حتى بموعد سنة 1999 لإنهاء المفاوضات بشأن "الوضع الدائم".

وهذا الأمر يؤكد أيضاً، إفرام عنبار، مدير مركز بيغن - السادات في جامعة بار - إيلان إياها، والذي أصدر كتاباً بعنوان "رايين وأمن إسرائيل القومي"، إذ اعتبر أن رايين هو، في الأساس، رجل عسكري، وأنه، بمعزل عن الأسطورة التي حاكتها بعض أوساط "اليسار الصهيوني" بعد اغتياله بشأن كونه "بطل سلام"، فإن نظرتة إلى هذا "السلام"، كانت محكومة بغلبة الاعتبار الأمني لديه، بحيث يكون هذا "السلام" وسيلة لتدعيم أمن إسرائيل، ذلك بأن "رايين الحذر كان يؤمن بأن الانتقال إلى علاقات سلام بين إسرائيل وجيرانها يحتاج إلى عقود"، وهذا وفق تقدير عنبار. وما ينطبق على رايين، من حيث الموقف من مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، ينطبق على من خلفه من رؤساء حكومات إسرائيل، كشمعون بيرس (1995 - 1996) وإيهود براك (1999 - 2001)، المنتميين في حينه إلى حزب العمل (بيرس التحق في سنة 2005 بالحزب الذي شكّله أريئيل شارون كانشقاق عن "الليكود"، وحمل اسم "كديما")، فبراك هو الذي صرّح، بعد أن أنهى ولايته القصيرة كرئيس للحكومة، وهي الولاية التي شهدت مناورته الماكرة في لقاء كامب ديفيد في صيف سنة 2000 مع الرئيس الأميركي كلينتون والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، أن الحل مع الجانب الفلسطيني ربما يحتاج إلى الانتظار إلى ما بعد سنة 2028، حين يكون الأحياء من اللاجئين الذين ولدوا في الأراضي التي أقيمت عليها إسرائيل في سنة 1948، قد ماتوا!

وما يثير الاستغراب أكثر من الحديث عن نيات سلام مفترضة ليتسحاق رايين، هو حديث بعض المقربين من أريئيل شارون، المعروف، منذ الخمسينيات الماضية، بمواقفه الصقرية المتطرفة، وبمغامراته العسكرية الدموية في فلسطين والمحيط العربي، ودعوته المتكررة في العقود الأخيرة إلى التوسع الاستيطاني في أنحاء الضفة الغربية كلها (الحث المتكرر للمستوطنين اليهود على احتلال رؤوس التلال في الضفة الغربية). عن أنه لو بقي شارون في السلطة، أي لو لم يصب بالغيوبة التي لا يزال تحت وطأتها منذ مطلع سنة 2006، لكانت الدولة الفلسطينية قائمة الآن!

والمفارقة هنا، هي أن أحد هؤلاء المقربين، والمقصود مدير ديوان شارون في إبان رئاسته للحكومة، دوف فايسغلاس، أعطى في مقابلة معه، (5) تفسيراً مثيراً لمشروع شارون الذي كان مطروحاً آنذاك للانسحاب، أو بالأحرى لإعادة الانتشار خارج قطاع

غزة، وهو المشروع الذي جرى تطبيقه في صيف سنة 2005، حين قال (أي فايسغلاس) إن شارون استهدف عملياً إفسال الضغوط عليه للانسحاب من الضفة الغربية ولتنفيذ "خريطة الطريق"، واستخدم تعابير طريفة في حينه، كوضع "عملية السلام" فيما يشبه الثلاثية، وفرض شروط متلاحقة على الفلسطينيين قبل إعطائهم أي شيء، إلى أن يصبحوا "فنلنديين"، على حد تعبيره. ومعروف أن فنلندا، الدولة الأوروبية الشمالية، تُعتبر، في تقويمات المراكز المختصة خلال الأعوام الأخيرة، الدولة الأقل فساداً في العالم، وإحدى الدول الأكثر تطوراً على صعيد "التنمية البشرية"؛ أما بنيامين نتنياهو فطرح في إبان رئاسته الأولى للحكومة الإسرائيلية بين سنتي 1996 و1999، تشبيهات طريفة في سياق الحديث عن مفهومه لـ "الكيان الفلسطيني" العتيد، إذ أشار إلى نماذج بورتوريكو وموناكو وأندورا. فالأولى، الواقعة على البحر الكاريبي، هي عملياً مستعمرة أميركية، وثمة نقاشات بشأن احتمال ضمها لاحقاً، وبشكل رسمي، إلى الولايات المتحدة، أما موناكو فهي إمارة صغيرة (زهاء 33 ألف نسمة، وبمساحة أقل من كيلومترين مربعين) تحيطها فرنسا من حدودها البرية كلها، وتتولى عنها جميع الشؤون الأمنية والعسكرية الخارجية، بينما أندورا هي دويلة صغيرة أخرى (أقل من 90 ألف نسمة، وبمساحة 180 كيلومتراً مربعاً تقريباً) تقع بين فرنسا وإسبانيا، ويرئسها بشكل مشترك رئيس الدولة الفرنسي وأسقف أورخيل في إسبانيا، أي أنها محكومة بصيغة سيادة ثنائية مسماة باللغة السياسية "كوندومينيوم"؛ وهذه النماذج التي اقترحها نتنياهو معبرة تماماً عن مفهومه لسقف "الاستقلال" الذي يفكر فيه بالنسبة إلى الكيان الفلسطيني الذي يمكن أن يُسمى "دولة"، إذا ما أراد الفلسطينيون هذه التسمية لكيانهم المعدم السيادة.

ولا شك في أن نتنياهو الجديد في ولايته الثانية كرئيس حكومة لم يختلف كثيراً في هذا الصعيد عن نتنياهو الأول، فهو حين أورد تعبير "الدولة الفلسطينية" في الخطاب الشهير الذي ألقاه في جامعة بار - إيلان بعد أيام من خطاب براك أوباما في جامعة القاهرة، لم يكن يقصد أكثر من ترضية شكلية للإدارة الأميركية، لتمرير ما هو أهم بالنسبة إليه، وهو مواصلة التمدد الاستيطاني في القدس الشرقية والضفة الغربية، وهذا ما حدث فعلاً، إذ إن إدارة أوباما تراجعت عن إصرارها على الوقف الكامل والسريع للتمدد الاستيطاني. والطريف في هذا الصدد ما نقله الصحافي توني كارون (6) عن والد نتنياهو، بن تسيون نتنياهو (وهو صهيوني متطرف أيضاً)، من أن ابنه "لا يؤيد إقامة دولة فلسطينية، وهو ربط موافقته على الدولة بشروط يستحيل على الفلسطينيين القبول بها".

باختصار، لم تسلّم أي حكومة إسرائيلية، أو أي طرف إسرائيلي ذي شأن في الخريطة السياسية الإسرائيلية، بفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة فعلاً. وهذا ما أكدته بوضوح

شخصية أميركية يهودية واسعة الاطلاع في هذا المجال، هي هنري سيغمان، مدير "مشروع الولايات المتحدة للشرق الأوسط" في نيويورك، والأستاذ الزائر لجامعة لندن، والمدير التنفيذي السابق للكونغرس الأميركي اليهودي بين سنتي 1978 و1994، والذي شارك، كما أوردنا أعلاه، في صوغ المذكرة الموجهة إلى أوباما بشأن "الفرصة الأخيرة لحل الدولتين".

يقول هنري سيغمان: (7) "في الواقع، إن مبادرات السلام السابقة كلها، لم تصل إلى أي نتيجة لسبب ليس لدى بوش ولا الاتحاد الأوروبي الشجاعة السياسية للاعتراف به، وهذا السبب هو الإجماع الذي اتفقت عليه منذ زمن بعيد النخب صاحبة القرار في إسرائيل، وفحواه أن إسرائيل لن تسمح أبداً بقيام دولة فلسطينية تحول دون سيطرتها الفعلية، العسكرية والاقتصادية، على الضفة الغربية." ويضيف سيغمان أن هذا الموقف الإجماعي لا يمنع إمكان قبول إسرائيل بوجود عدد من الكيانات المعزول بعضها عن بعض، والتي يمكن أن يسميها الفلسطينيون دولة، وذلك لتفادي قيام دولة ثنائية القومية، يمكن أن يصبح الفلسطينيون فيها أكثرية، كما ينتقد مروجي الأوهام بشأن "الانسحاب" الإسرائيلي الذي نفذته حكومة شارون من قطاع غزة في سنة 2005، موضحاً أن وضع القطاع الجديد بعد "الانسحاب" هو النموذج الذي أرادته شارون لمجموعة لاحقة من "البانتوستانات الفلسطينية"، على حد تعبير سيغمان نفسه، بحيث "يُظهر لنا وضع غزة كيف ستكون عليه هذه البانتوستانات إذا ما تصرف سكانها بغير ما تريده إسرائيل".

وليس هناك ما هو أوضح من ذلك في تفسير توجهات النخب الإسرائيلية الحاكمة والمسيطرته تجاه التطلعات والحقوق الفلسطينية. وقد أظهرت الانتخابات الإسرائيلية المتعاقبة منذ سنة 2001 أن الأطراف القليلة "المعتدلة" بين هذه النخب، والمعروفة عادة بتعبير "الحمام"، تهمّشت إلى حد بعيد، في حين تزايد نفوذ اليمين الأكثر تطرفاً ونزعة عدائية تجاه الحقوق الفلسطينية والعربية، وهو ما ظهر بشكل فاقع في انتخابات الكنيست الأخيرة التي جرت في شباط/فبراير 2009.

أي بدائل أمام الشعب الفلسطيني؟

إن واقع الرفض الإسرائيلي، الفعلي وليس بالضرورة اللفظي، لقيام دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، أكدته مؤخراً مسؤول فلسطيني على صلة وثيقة بمركز القرار وبالعملية التفاوضية منذ بداياتها في مدريد في سنة 1991، هو صائب عريقات، عضو اللجنة التنفيذية الحالية لمنظمة التحرير، الذي قال بوضوح، في مقابلة معه: (8) "إن لحظة الحقيقة جاءت، وعلينا مصارحة الشعب الفلسطيني بأننا لم نستطع تحقيق حل الدولتين من خلال المفاوضات التي استمرت ثمانية عشر عاماً".

إنّ، ماذا بعد؟ ماذا على حركة تحرر الشعب الفلسطيني أن تفعل الآن، بعد أن اتضح، أكثر من أي فترة سابقة، أن رهانات مطلع التسعينيات الماضية لم تقد إلى النتيجة المتوخاة؟

الجواب ليس سهلاً، وليس هناك، بالتأكيد، حلول أو بدائل سحرية تفتح طرقاً سريعة نحو إخراج مشروع "حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي" من مأزقه المستحکم والراهن، كما أنه ليس لدى فرد وحده، أو مجموعة من الأفراد، إجابات سهلة. هناك حاجة إلى مناقشة مفتوحة في صفوف الشعب الفلسطيني، في الوطن المحتل وفي أقطار اللجوء والمهاجر المتعددة، لإعادة بلورة استراتيجية ورؤية وطنية تحررية مشتركة لعموم الشعب في أماكن وجوده كلها، تشمل تحديد الهدف أو الأهداف بشكل واضح، على الأمد القريب وعلى الأمد الأبعد، وتسعى لتوضيح جملة الوسائل والطرق التي تساعد على الوصول إلى هذا الهدف وهذه الأهداف.

وبشكل أولي، وكمدخل إلى مزيد من التعمق اللاحق في الموضوع، وإلى المساهمة في طرح عناوين للنقاش الواسع والمطلوب، يمكن تسجيل التالي:

❑ ليس هناك أي حل قريب للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وليس ثمة آفاق قريبة لإنجاز هدف الدولة المستقلة في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، فضلاً عن انتزاع حق اللاجئين والمشردين في العودة إلى وطنهم وديارهم، والذي هو الهدف الصعب، في ظل موازين القوى الراهنة في المنطقة، وفي ظل استمرار الغطاء الأميركي للمشروع الصهيوني، أي لـ "إسرائيل كدولة يهودية"، ذلك بأنها صيغة تعني ضمناً رفض التغيير الديموغرافي الذي ستشكله ممارسة اللاجئين الفلسطينيين حقهم في العودة إلى وطنهم وديارهم. وغياب الأفق القريب لتحقيق الدولة المستقلة لا يلغي، طبعاً، إمكان التحرك الفلسطيني في اتجاهات متعددة لتأكيد هذا الحق، بما في ذلك التفكير في قرار فلسطيني أو دولي بشأن إعلان السيادة الفلسطينية على الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، وكذلك استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي في هذا الاتجاه، إذا كان ذلك ممكناً. لكن الموضوع يحتاج، طبعاً، إلى دراسة جادة للخطوات اللاحقة المطلوبة بعد هذه الخطوة، والاستعداد، بالتالي، للعواقب المحتملة لها على الأرض.

❑ إن هدف "الدولة الواحدة" في حدود فلسطين الانتدابية خلال الفترة 1922 - 1948 هو أصعب كثيراً وأبعد منالاً من هدف "الدولة الفلسطينية في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967"، لأنه يفترض تغييراً حاسماً وكبيراً في موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية، ليست مؤشرات الأولوية متوفرة ولا مرئية حتى الآن. وطبعاً، هذا لا يعني أن هذا الهدف ليس له مشروعيته ومنطقه، بل إنه الصيغة الوحيدة التي توفر الحل الجذري لجميع جوانب القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بما في ذلك ممارسة اللاجئين حقهم في العودة، وكذلك تمتع "فلسطينيين 48"، كما نسّمّي أهلنا

الفلسطينيين الذين بقوا على الأراضي التي أقيمت عليها دولة إسرائيل في سنة 1948، وحملوا بالتالي جنسيتها، بحقوق المواطنة الكاملة على أرضهم، باعتبارهم، هم ومجمل الشعب الفلسطيني، أصحاب البلد الأصليين، كما هو حال السود في جنوب إفريقيا، أو من يطلق عليهم خطأ تعبير "الهنود الحمر" في النصف الغربي من الكرة الأرضية، أي أميركا الشمالية والوسطى والجنوبية. وممارسة الإفريقيين السود في جنوب إفريقيا لحق المواطنة الكاملة في بلدهم، وكذلك الإجراءات الدستورية الجديدة التي طبقت مؤخراً في بوليفيا، أي الاعتراف بحقوق جميع سكان البلد الأصليين، تشكلان النموذج الذي يمكن أن يكون عليه الحل الجذري في فلسطين، بعد أن تتوفر الشروط الموضوعية لتحقيقه، وهي، كما ذكرنا، بعيدة التحقيق حالياً، كما أنه من حق الفلسطينيين والإسرائيليين اليهود الديمقراطيين الجذريين، مهما يكن عددهم قليلاً حالياً، أن يعملوا من أجل التمهيد لتوفير هذه الشروط. أمّا الصيغة التي ستكون عليها هذه "الدولة الواحدة"، فمن المبكر الدخول في تفصيلاتها، ويكفي التشديد على ضرورة كونها دولة ديمقراطية حقاً يتمتع فيها المواطنون جميعاً بحقوقهم الجماعية والفردية كلها، وفق صيغ يتم التوافق عليها حين يتم الاقتراب من تحقيق هذا الحل.

من الخطأ، في الوقت ذاته، التخلي عن المطالبة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي جرى احتلالها منذ سنة 1967، فحتى إن كان هذا المطلب الفلسطيني لم يتحقق حتى الآن، مع أنه مدرج في جدول الأعمال الفلسطيني منذ سنة 1974، وبصيغ متدرجة الوضوح في الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني الفلسطيني، وصولاً إلى صيغة "إعلان الاستقلال" في سنة 1988، فإنه كرس مسألة مهمة في المؤسسات الدولية والقانون الدولي، وهي إقرار عالمي شبه شامل، ما عدا إسرائيل، بكون هذه الأراضي أراضي واقعة تحت الاحتلال، وبأن الاستيطان الإسرائيلي فيها وبناء الجدار التوسعي العازل وتهويد القدس، كلها خروقات فاضحة للقانون الدولي، وهذا بحسب ما أكدته قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، وكذلك الرأي الاستشاري المهم والصادر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي في 9/7/2004. وقد حقق الشعب الفلسطيني خلال هذه المرحلة، الطويلة نسبياً، إنجازاً ربما يبدو الآن معطياً مسلماً به وطبيعياً، لكنه لم يكن كذلك في الخمسينيات والستينيات الماضية، وهو الاعتراف العالمي بوجود الشعب الفلسطيني كشعب له حقوقه الوطنية، لا فقط كمجموعة من اللاجئين ذوي الحاجات الإنسانية. وهذا الاعتراف بالحقوق الوطنية يشمل الحق في تقرير المصير، بمعزل عن التعطيل الذي مارسه، بشكل خاص، الإدارات الأميركية المتعاقبة، لمنع تطبيق هذه القرارات وترجمة هذه الحقوق على الأرض، وبعيداً عن مواصلة هذه الإدارات حماية إسرائيل من أي محاسبة وإجراءات عقابية كتلك التي مورست في السبعينيات والثمانينيات بحق نظام جنوب إفريقيا

العنصري، وقادت، في نهاية المطاف، مع جملة من العوامل الأخرى، إلى إطاحة النظام، وإنهاء حقبة الفصل العنصري والتمييز بين المواطنين على أساس العرق واللون والجذور. إن أي تخلُّ من الجانب الفلسطيني عن المطالبة بإنهاء الاحتلال الذي قامت به إسرائيل في سنة 1967 لا يفتح الطريق أمام خيارات أكثر تقدماً، وإنما يتيح لإسرائيل أن تعطي مشروعية لمواصلة عملياتها الاستيطانية في القدس والضفة الغربية المحتلة، من دون أن يساورها القلق إزاء كونها تخرق القوانين والقرارات الدولية. وفي نهاية المطاف، وحين تتوفر الضغوط الكافية، ستضطر إسرائيل، ومهما يطل الزمن، إلى الرضوخ، كما حدث مع نظام جنوب إفريقيا العنصري.

2 إن تقصير الزمن، واختزال معاناة الشعب الفلسطيني الكبيرة والمستمرة منذ زهاء قرن من الزمن، وعلى الأقل منذ سنة النكبة قبل أكثر من ستين عاماً، هما أمران مهمان، ويتطلبان بالتالي جهداً كبيراً من الأطراف الفلسطينية المعنية كلها، ومن مجمل الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده، لاستنهاض عوامل القوة الذاتية، بما في ذلك رص الصفوف وبناء وحدة وطنية قوية والتوافق على استراتيجية نضالية موحدة، متعددة الأشكال والجبهات، ووفق تقديرات عقلانية لجدوى هذه الأشكال ودرجة مساهمتها في تقدم عملية التحرر، وكذلك استنهاض عوامل الدعم والمساندة العربية والدولية، بأشكالها الفاعلة والمؤثرة كافة.

2 وفي مجال استنهاض عوامل القوة الذاتية، فإنه من الضروري إعادة الاعتبار إلى دور مكونات الشعب الفلسطيني وفعاليتها، كلها من دون استثناء، سواء أكان ذلك سكان الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، أم الفلسطينيين المشردين خارج وطنهم في أقطار اللجوء والمهاجر المتعددة، أم "فلسطينيي 48" من موقعهم ومكانتهم في التصدي لبعض جوانب القهر الاحتلالي، كما كان واضحاً، على سبيل المثال لا الحصر، في تحركات التضامن مع انتفاضات الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، وفي الدفاع عن المواقع الدينية والتاريخية المهمة في القدس الشرقية المحتلة، والتي يجري الحؤول دون وصول سكان الضفة الغربية المحتلة إليها.

ومن الإنصاف، لا بل من الضروري والملح، إعادة الاعتبار إلى دور ذلك الجزء الكبير من الشعب الفلسطيني الموجود خارج الوطن، والذي كان له دور أساسي في إعادة إحياء النضال الفلسطيني وحركة التحرر المعاصرة منذ الخمسينيات والستينيات الماضية، وذلك عبر التشديد على أهمية إنجاز حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم، واستعادة حقوقهم المشروعة فيه، والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم منذ تهجيرهم، وكذلك ضرورة التمسك بهذا الحق مهما يطل الزمن في توفير شروط ترجمته على أرض الواقع. وهذا العنصر، أي حق العودة، هو جزء مهم وأساسي في أي حل جذري للصراع في المنطقة، ولا يمكن الوصول إلى حل ناجز من دونه.

وفي الوقت ذاته، من المهم بناء مقومات الصمود والاستمرار في المسيرة النضالية لعموم الشعب الفلسطيني، من خلال توفير شروط حياة كريمة لجميع تجمعاته، سواء من ناحية السكن اللائق، أو الحق في العمل وتوفير مقومات الحياة الأساسية، أكان ذلك في الأراضي المحتلة أم في مخيمات اللجوء، ومن الخطأ ربط الصمود والتمسك بحق العودة بإبقاء المواطنين الفلسطينيين في أوضاع حياة غير إنسانية، كما هو الحال في العديد من المخيمات في الوطن وخارجه. كما أنه من الضروري التركيز في السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة منذ 1967، على توفير مقومات على الصعيد الاقتصادي، ولو بالتدريج، مستقلة عن اقتصاد الاحتلال، وعن استمرار الاعتماد إلى حد كبير على التمويل الخارجي.

٢٢ أما على صعيد استنهاض الدعم والمساندة على المستويين العربي والدولي، فمن الممكن التفكير في صيغ عديدة تحتاج، بالتأكيد، إلى تفصيل وتوضيح لاحقين. ويمكن الإشارة السريعة هنا إلى أهمية إجراءات "المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات" (BDS) التي يجري العمل على تطبيقها بدفع وتشجيع من الجاليات الفلسطينية والعربية والإسلامية النشيطة، في العديد من النقابات والمؤسسات الاجتماعية والدينية والجامعات في أنحاء العالم، وكذلك أهمية الاستمرار في العمل، انطلاقاً مثلاً من تقرير لجنة غولدستون بشأن جرائم الحرب الأخيرة على قطاع غزة، على إقرار عقوبات وإجراءات محاسبة ملموسة، كي يشعر المسؤولون الإسرائيليون بأن انتهاكاتهم لن تظل تمر من دون عقاب.

٢٣ إن استنهاض الدعم للنضال الفلسطيني في جميع مناطق العالم ضروري ومهم، لكن هناك وضعاً خاصاً للولايات المتحدة، كونها الدولة الكبرى التي توفر الدعم الأساسي مادياً وعسكرياً، والغطاء السياسي لإسرائيل، وتحول، حتى الآن، دون إلزام هذه الأخيرة باحترام القانون الدولي وقرارات الهيئات الدولية. ولذلك، ثمة أهمية لكل تأثير خارجي أو داخلي في مراكز القرار في واشنطن، من أجل إحداث تغيير في مواقفها المنحازة إلى إسرائيل وإلى سياساتها الاحتلالية، نحو مواقف أكثر توازناً وانسجاماً مع مواقف وقرارات الشرعية الدولية.

وهنا نستذكر أن الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغن (1981 – 1989) كان يتلکأ في ممارسة الضغوط على نظام جنوب إفريقيا العنصري، لاعتباره هذا النظام حليفاً مهماً في معركته الكونية آنذاك "ضد الاتحاد السوفياتي والشيوعية"، إلى أن أدى الضغط داخل الولايات المتحدة، ومن دول العالم الأخرى، إلى التغيير المطلوب الذي ساهم في تقصير عمر نظام التمييز العنصري. إن المقارنة هنا ليست سهلة طبعاً، نظراً إلى العلاقة التاريخية الخاصة بين النخب الحاكمة والمؤثرة في الولايات المتحدة وبين إسرائيل، وكذلك ترابط المصالح الواسع بين الطرفين، لكن الباب ليس مغلقاً على

أمد ابعده، ففي الأعوام القليلة الماضية حدث بعض البدايات المشجعة، من خلال النقد المتزايد لتأثير "اللوبي الإسرائيلي" في الولايات المتحدة، في سياستها في منطقتنا؛ ويمكن هنا اعتبار بدايات تشكل "لوبي يهودي معتدل"، يُعرف باسم "جي ستريت"، وكان عقد مؤتمره الأول في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2009، مؤشراً إيجابياً، وإن كانت المسافة مع نفوذ "أيباك"، اللوبي الإسرائيلي اليميني الرئيسي، لا تزال كبيرة. وهذه بداية تستحق الاهتمام والمتابعة، وأي تحول في أوساط الجوالي، أو المواطنين ذوي الأصول اليهودية، في الولايات المتحدة أو في دول أوروبا والعالم الأخرى، أو داخل إسرائيل نفسها، على الرغم من محدودية حجم التحول الجاري فيها حالياً، هو أمر مهم للشعب الفلسطيني وللسلام الحقيقي في منطقتنا، ذلك بأن التأثير المتراكم لهذه التحولات، ومجمل العوامل الأخرى، هما اللذان سيقودان في نهاية المطاف، إلى توفير الضغط الضروري لتقصير عمر الاحتلال والقهر الممارس بحق الشعب الفلسطيني وشعوب الجوار العربي الأخرى، وفتح آفاق إنهاء المعاناة والظلم، ووضع حد لفصل دموي مظلم في تاريخ المنطقة، وفتح صفحة تاريخية أخرى.^[7]

(*) كاتب فلسطيني مقيم برام الله.

- (1) The Iraq Study Group Report (U.S. Oregon: First Vintage Books Edition, December 2006), pp. 44, 54-55; http://www.usip.org/isg/iraq_study_group_report/report/1206/index.html
- (2) U.S./Middle East Project, A Last Chance for A Two-State Israel-Palestine Agreement: A Bipartisan Statement on U.S. Middle East Peace Making, pp. 4-5; <http://www.usmep.us>
- (3) "يديعوت أحرونوت"، تموز/يوليو 2009. وقد نقلتها صحيفة "الأيام" الفلسطينية، 2009/7/23.
- (4) "يديعوت أحرونوت"، حزيران/يونيو 2009.
- (5) "هآرتس"، 2004/10/7.
- (6) مجلة "تايم" الأميركية، 2009/7/14.
- (7) مجلة "لندن ريفيو أوف بوكس" (London Review of Books، 16/8/2007).
- (8) وكالة الصحافة الفرنسية (أ.ف.ب.)، 2009/11/11.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>